في اختتام الأسبوع الصحي اليمني التركي الثاني..

وزير الصحة: أعددنا برنامجاً مشتركاً لتطوير القطاع الصحي في اليمن خلال الفترة 2013 - 2023م

السفير التركي: لدينا خطط مستقبلية طويلة المدى للمساعدة في معالجة المشاكل الصحية

صنعاء / بشير العزعي :

اختتمت أمس بالعاصمة صنعاء فعاليات الأسبوع الصحي اليمني التركي الثاني الذي استمر خلال الفترة من 14 – 21 من الشهر الجاري و نظمته وزارة الصحة التركية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين تركيا واليمن في المجال الصحي من خلال الفريق الطبي التركي الزائر لليمن الذي قام بإجراء العمليات الجراحية المستعصية والكشف الطبي في كل من مستشفيات الثورة العام ،والجمهوري التعليمي، ومستشفى السبعين للأمومة والطفولة، ومستشفى 48 بصنعاء.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة اختتام فعاليات الأسبوع الصحي اليمني التركي الثاني بصنعاء أكد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور احمد قاسم العنسي تميز العلاقات اليمنية التركية في المجال الصحي وبلوغها مستوى عالياً من الرقي والأداء.

وقال إنه خلال الفترة الماضية تحققت أشياء كثيرة على صعيد التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في الجانب الصحي وهناك تعاون مثمر .

وأعرب عن فخره واعتزازه بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه تركيا في المجال الصحي خلال السنوات العشر الماضية وهو ما ستخطو على خطاه اليمن للوصول إلى نفس المستوى بتعاون الأشقاء في تركيا والاستفادة من تجربتهم الرائدة.

وأوضح أنه قد تم إعداد برنامج مشترك لتطوير القطاع الصحي في اليمن خلال الفترة 2013 - 2023م.

معربا عن شكره وتقديره للإخوة الأتراك حكومة وشعبا على وقوفهم الإنساني مع إخوانهم في اليمن.

وأشار إلى أن الفريق الطبي التركي الزائر كان متميزا وقد أجرى عمليات جراحية ناجحة ولأول مرة تجرى في اليمن لاسيما تلك التي أجريت في مستشفي 48، وأيضا في مستشفيي الثورة والجمهوري، مشيدا بمستوى التطور الذي وصل إليه مستشفى 48 بشهادة الفريق الطبي التركي.. متمنيا أن تحذو المستشفيات الأخرى حذوه وأن تمتلك اليمن مستشفيات متطورة في كل المحافظات قادرة على تقديم خدمات صحية متميزة للمرضى وعلى مستوى عال من الجودة وأن تكون مجهزة وقادرة على استقبال الفرق الطبية الزائرة لتجري فيها عمليات جراحية نوعية .

ونوه بالدور الكبير الذي تلعبه الفرق الطبية التركية الزائرة في المساعدة على تقديم الخدمات الصحية ونقل التجربة الصحية التركية لتستفيد منها اليمن.

من جانبه أعرب سفير جمهورية تركيا بصنعاء فضلي تشورمان عن سعادته بمستوى التنسيق والتعاون القائم بين تركيا واليمن لاسيما في المجال الصحي سواء على المستوى الرسمي أم منظمات المجتمع المدني أو الأطباء .

وقال أن احد المجالات المتطورة في مجالات التعاون بين البلدين وهنا مجال الصحة وهذا ليس بمحض الصدفة وهناك أسباب حقيقية وراء هذا التطور أهمها أن مجال الصحة في اليمن هو من أهم المجالات التي تحتاج إليها اليمن ، وأيضا أن تركيا هي من البلدان المتقدمة في المجال الصحي وقدرتها كبيرة على تقديم المساعدة المباشرة في هذا المجال ، وكذا أن مستوى التعاون بين البلدين يعود إلى علاقات تاريخية متجذرة.

وأوضح أن تركيا قادرة على تقديم شيء مختلف لليمن بسبب تطور العلاقات بينهما ومتانتها.. مؤكدا أن هناك فرصة فريدة لتطوير العلاقات التركية اليمنية في المجال الصحي وهذا التعاون لن يكون على المدى القصير.

وقال لدينا خطط مستقبلية طويلة المدى للمساعدة في تقليص صرف واحتياجات اليمن في الجانب الصحي عن طريق معالجة المشاكل جذريا من خلال معالجة الأسباب.

ولفت إلى أن وجود فريق طبي تركي في اليمن قوامه 33 طبيباً لتقديم الخدمات الصحية، وأيضا إرسال المرضى اليمنيين إلى تركيا للعلاج، وتقديم تركيا لليمن عدداً من سيارات الإسعاف ليست إلا صورة مصغرة لما يمكن تحقيقه.. مؤكدا أن اليمنيين قادرون على حل مشاكلهم وتركيا ستقدم ما يمكنها من مساعدة لتحقيق ذلك.

من جهته أعلن رئيس الفريق الطبي التركي الزائر مستشار وزير الصحة التركي الدكتور كامران أوزان أن عام 2013 م سيكون العام الصحي اليمني التركي وسيكون برنامج السفراء الصحيين.

واستعرض انجازات الفريق الذي ضم 33 طبيباً تركياً و 4 خبراء من جانب وزارة الصحة التركية أنجزوا خلال أسبوع 169 عملية جراحية معقدة معظمها لأول مرة تجرى في اليمن، والكشف والمعاينة لـ1471، و74 عملية موجات صوتية للقلب، و7 عمليات قسطرة، و162 عملية رنين مغناطيسي و4 سمنارات علمية .

وأوضح أن زيارة الفريق الطبي التركي لليمن في إطار تعزيز وتطوير العلاقات التأريخية بين البلدين الشقيقين وخاصة في المجالات الصحية ونقل الخبرات والمعارف التركية للجانب اليمني وآلية مساهمة الحكومة التركية في تطوير الخدمات والإدارات الصحية وتأهيل وتدريب الكادر اليمني في مختلف المجالات الصحية.. مشيرا إلى أن الفريق قد أعد خطة نموذجية بالتعاون مع وزارة الصحة اليمنية سيتم تنفيذها خلال السنوات العشر القادمة لتطوير القطاع الصحي في اليمن مع التركيز على الهيئات والمستشفيات والخدمات الصحية وتأهيل وتدريب الكادر الصحي اليمنى وإمكانية التوأمة مع عدد من المؤسسات الصحية التركية لتصحيح وتحسين الوضع الصحي في اليمن .

وكان الدكتور أحمد قاسم العنسي وزير الصحة العامة والسكان قد قام على هامش المؤتمر الصحفي بتكريم السفير التركي بصنعاء وعدد من القيادات الصحية والخبراء والأطباء الأتراك .

حضر المؤتمر الصحفي الدكتور عبد الباري دغيش عضو مجلس النواب والدكتور جمال ناشر وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع التخطيط و فاروق قزقز ممثل وكالة التنمية التركية باليمن وعدد من أعضاء الفريق الطبي التركي الزائر والخبراء الأتراك وعدد من القيادات الصحية بأمانة العاصمة.

حول الهيكلة في وزارة الداخلية

أحمد عبدالله مثنى

الهيكلة في وزارة الداخلية أضحت ضرورة وبدونها فإن الحال يعاني من عدم الاستقرار ومن الاخلالات في إطار الوزارة وفي الأداء الأمني الذي يجب أن يحس به جميع أبناء السعيدة، فالأمن والسلم الاجتماعي هما العمودان الأساسيان في أي تنمية وفي نماء الإنسان ووجدانه وما ينتج عن ذلك من تقدم وازدهار حقيقيين في عيشته وفي ثقافته وفي مختلف جوانب الحياة.

واعتقد أن البداية تكون بإيجاد شيء من المصالحة بين القيادات في وزارة الداخلية أو الهيكلة كما يطيب للبعض أن يطلق عليها ، أقول المصالحة لأن الوزارة تعاني من مركزية متضخمة جداً وعلى مدة عقود حيث أن السلطات جميعها تتركز في يد الوزير والسلطات المالية تتركز جميعها في يد وكيل الوزارة لقطاع الشؤون المالية.

بمعنى آخر فإن قطاع المالية قلعة أو قل أنها حصن منيع لا يمكن أن تخترقه أي هيئة رقابية أو أية جهة تريد بدافع المسؤولية أو الفضول أن تحصل على معلومة حول أمر مالي فهذا مستحيل ولا يوجد أي بصيص نور لذلك فهي مغلقة على حالها ، بل هي تستطيع أن تغالط الوزير نفسه بفعل ذلك الانغلاق.

وهناك عدد من القطاعات تعاني من البطالة ، فضلاً عن الأخ النائب الذي لا يتمتع بأي صلاحيات إلا في حدود التفويض وهذا ما لم يحصل.

ولذلك فإن ندوة الهيكلة وكما سبق القول أتت نتيجة لضرورة وحاجة ماسة للإصلاح أولاً ثم أن القوة المشتغلة تحتاج إلى إعادة التأهيل والتربية لذلك لان العديد منها خارج الجاهزية بل أن بلاد السعيدة وعاصمتها صنعاء يتواجد فيها عدد كبير من الشرطة ضباطاً وأفراداً يصل إلى حجم الشرطة في دولة كإسرائيل مرة ونصف مرة وهي دائمة الأداء أو قل أنها في حالة طوارئ دائمة ، في حين أن عدد رجال الشرطة في صنعاء يفوق عدد رجال الشرطة في الدولة كاملة ولا يوجد أمن ولا سلم اجتماعي كما أشار إلى ذلك أخي العزيز العقيد الدكتور سعد الظاهري ولذلك فإنه يتعين أن يعاد النظر في صلاحيات.

وحول الندوة فقد قدمت العديد من الدراسات والأبحاث الشرطوية والقانونية ، تناولت الإخلالات الوظيفية في الأداء وعرجت على الاخلالات في إطار القوانين وتباينها مع القرارات الجمهورية التي أتت بصد إنشاء عدد من المصالح والإدارات كما اشتملت على مسائل التخطيط في العمل الأمني والأمن الوقائي والقوة البشرية التي تصل إلى أكثر من عشرين ألفاً فيما يطلق عليه المعينات أي القوة التي تتقاضى المرتبات والأعاشات وهي لا تعمل في إطار وزارة الداخلية بمعنى آخر فإن السكوت عن تلك الاخلالات الجسيمة يعد أمراً يطال الأمانة والمسؤولية .

وخرجت الندوة بعد أن وقفت طويلاً على العديد من الاخلالات في التوصيف الوظيفي ما من شأنه سبب في الإحباط وفي الاخلالات الأمنية الحاصلة على الأرض وكان جميع الحضور قد داخل وعقب على تلك الدراسات والأبحاث وما نتج عن ذلك من قرارات وتوصيات.

وفي تقديري أن تلك التوصيات كانت مخيبة للآمال لأننا ليس بناد ولا جمعية حتى نخرج بتلك التوصيات التي عادة ما يخرج بها في تلك المؤتمرات العربية.

غير أن الأخ الوزير الدكتور عبد القادر قحطان قد أدرك ضعف تلك التوصيات فاصدر توجيهاته بتشكيل فريق عمل برئاسة الأخ نائب الوزير ووجه إلى مختلف الإدارات بالإسهام الفعال والعمل على انتشال الوزارة من حالة الشلل الذي تعاني منه وأن يسهم الجميع ويقدم تصوراته الهيكلية وما يجب أن يكون عليه حال الوزارة القادم.

وقد تفاعلت مع تلك الدعوى وقدمنا إليهم رأينا حول موضوع الهيكلة الجديدة التي أفردنا فيها بعض الاختصاصات لبعض القيادات في الوزارة وفكينا لغز المالية ونسأل المولى أن يوفق الجميع في ما فيه صلاح وأمن واستقرار هذا البلد المغلوب على أمره.

حلقة نقاش خاصة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المكلا

المكلا / محمد اليزيدي :

عقدت في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت حلقة النقاش الأولى لأعمال المؤتمر الوطني الخاص بـ"النقاش العام حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في اليمن " والذي ينظم من قبل مركز المعلومات وتأهيل لحقوق الإنسان HRITC ، بالتعاون مع مركز دعم المشروعات الخاصة.

وحظي المؤتمر الذي احتضنته قاعة فندق البستان بالمكلا ضمن مشروع الديمقراطية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في اليمن بمشاركة جهات واسعة من منظمات المجتمع المدني والإعلاميين وناشطين حقوقيين وسياسيين.

وأعتبر الأخ/ مطهر البذيجي المشرف العام للمؤتمر انعقاد هذا المؤتمر فرصة ذات أهمية كبيرة لفتح نافذة حوارية جادة حول آليات الشراكة الحقيقية بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة ، من أجل أن يساهم الجميع بالخروج بتوصيات ذات أهمية تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي في اليمن.

وأكد د. عادل باحميد المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية أهمية أن تسمح الدولة لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في صنع القرار ورسم الخطط وتنفيذ البرامج التنموية لما لهذه المنظمات من إسهامات في مجال مكافحة الفقر، وتوفير الخدمات في الأماكن التي قد تعجز الدولة عن توفير الخدمات لها ، قائلاً إن سيطرة الدولة والحكومة على جميع نواحي الحياة العامة والخاصة هو السبب الرئيسي لفشل هذه الدولة في أداء عملها ، وإن على المجتمع المدني مواجهة هذه السيطرة من خلال الإسهام بجدية في نمو المجتمع.

وانتقد "باحميد" في كلمته الاشتراطات والقوانين التي تسعى الحكومة اليمنية إلى وضعها في القانون الجديد الذي قال إنه يضع الكثير من الصعوبات والعراقيل أمام عمل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

وفي نهاية أعمال المؤتمر تم تقسيم الحاضرين إلى ورش عمل من أجل الخروج بعدد من التوصيات والمقترحات التي سيتم مناقشتها في المؤتمر الختامي للمؤتمر الوطني للإصلاحات الاقتصادية والسياسية في اليمن الذي سيعقد في صنعاء.

مؤسسة مياه عدن تبدأ بحفر (10) آبار جديدة في بئر ناصر بلحج

عدن / سبأ:

بدأت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن بحفر 10 آبار جديدة في الحقل الإنتاجي لمياه الشرب بمنطقة بئر ناصر محافظة لحج.

وذكر مدير عام المؤسسة المهندس نجيب محمد أحمد أن الآبار الجديدة التي تبلغ كلفة تنفيذها 300 مليون ريال ويستغرق العمل في انجازها حسب الاتفاق الفني مع المقاول 3 أشهر ستساعد من زيادة القدرة الانتاجية من المياه الصالحة للشرب، موضحا بأن العمق الجوفي لكل بئر يصل إلى 350 متراً.

ولفت مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن الى أن إجراءات فنية وهندسية استكملت من قبل المؤسسة لحفر 10 آبار جديده مماثلة في الحقل الانتاجي لمنطقة بئر احمد وبكلفة 300 مليون ريال، موضحا أن الشروع في الحفر سيتم خلال الاسبوع المقبل.

اختتام دورة تعزيز دور المرأة في مبادئ الشفافية والنزاهة بعدن

عدن / خديجة الكاف:

اختتمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في فندق لوتس ورشة العمل الخاصة بمجال تعزيز دور المرأة في مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد والوقاية من الفساد التي تأتي تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد .

وهدفت ورشة العمل التي شاركت فيها (30) مشاركة من مختلف القيادات النسائية في القطاع العام والخاص والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بمحافظة عدن الى اكسابهن المهارات والمعلومات في كيفية مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وتعريفهن بمنظومة التشريعات الدولية والوطنية لمكافحة الفساد واطلاعهن على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وكيفية العمل على خلق بيئة مجتمعية تناصر قيم النزاهة والشفافية وتحض على المساءلة والمحاسبة وتناهض اي ثقافة متسامحة مع الفساد.

وفي اختتام الورشة القت الاخت قبلة محمد سعيد – رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة فرع عدن كلمة شكرت فيها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على هذه اللفتة الكريمة والطيبة الى محافظة عدن حيث حظيت على اهتمام خاص في اقامة الورشة الخاصة بالقطاع النسائي المهم بالمحافظة وتدريبهن في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة .. مؤكدة أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد سوف تقدم برامج فاعلة وانشطة متنوعة للعنصر النسائي وذلك ايمانا منها وقناعة قوية بأن المرأة تعتبر اساس مكافحة الفساد .. مشيرة الى دور نساء محافظة عدن في مكافته وهذا إن دل على شيء انما يدل على حضورهن ومشاركتهن الفاعلة في الورشة بوضع افكارهن ومقترحاتهن وتقديم النماذج وذلك بالمساهمة الفاعلة والمشاركة الجادة لمساعدة كل المخلصين لكي يحيا مجتمعنا بنقاء وصفاء وبذلك نكون قد حققنا المواطنة المتساوية وتطبيق مبدا العدالة.

كما القت الدكتورة بلقيس ابو اصبع – نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كلمة عبرت عن سعادتها بمشاركة الكوكبة النسائية المتميزة متمنية منهن التواصل المستمر مع الهيئة وذلك من أجل صنع وبناء المجتمع ولكون المرأة نصف المجتمع ولها أدوار عظيمة في مجالات مختلفة وصعبة بمافيها مجال مكافحة الفساد وللمرأة قوة دافع تساعدها على محاربة ومكافحة الفساد بكافة انواعه .

وأكدت على دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخلق رأي عام واع وقادر على أن يعبر عن رايه في مكافحة الفساد .. مشيرة الى أن الهيئة استهدفت القيادات النسائية كشريك لها في اداء مهامها وبتكاتف الجهود لتحقيق هدف واحد وهو مكافحة الفساد ومحاربته بشتى الطرق والاساليب وسيكون ذلك بمبادرة منكم بالتوعية من مخاطر الفساد ونحن نأمل ان يكون هناك يمن خال من الفساد ولن يكون ذلك إلا بسواعدنا وكل الشرفاء والمخلصين من نساء ورجال ومهما استشرى الفساد سوف نحاربه من أجل مستقبل اطفالنا ومن أجل الوصول الى المواطنة المتساوية التي انتن روادها ونحن من ورائها .

من جهتها عبرت الاخت خولة حمود الحاشدي منسقة المشروع عن أن الورشة التي تزامنت مع اليوم العالمي لمكافحة الفساد والتي استمرت على مدى ثلاثة أيام عملت على تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد والحكم الرشيد وتطبيق مبدأ الحوكمة وتعريف المشاركات منظومة التشريعات الدولية والوطنية والاستراتيجية في مكافحة الفساد .. متمنية من للمشاركات ان يكن قد استفدن الورشة بكل ماتم تقديمه لهن من آليات تعزز مكافحتهن للفساد بكافة انواعه وذلك بتفعيل دورهن في استخدام تلك الاليات لمكافحة ومحاربة الفساد .

مسودة قانون الإعلام المرئي والمسموع في حلقة نقاشية بصنعاء

صنعاء / سبأ:

أقيمت أمس الأول بصنعاء حلقة نقاشية حول مسودة مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع وذلك في إطار التعاون بين مؤسسة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد) ونقابة الصحفيين اليمنيين ومؤسسة دعم الإعلام الدولي وهيئة الأبحاث والمبادلات الدولية .

وفي افتتاح الحلقة التي أدارها عضو مجلس النواب عبدالله أبو حليقة أكد رئيس منظمة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد) عبد الباري دغيش أهمية هذه الحلقة في سبيل تقديم مادة علمية منسجمة مع الفضاءات المفتوحة وحرية الرأي والتعبير.

وأشار إلى أن المنظمة بذلت مع الشركاء جهوداً حثيثة لإخراج هذه المسودة الهادفة إلى إخراج قانون الإعلام المرئي والمسموع إلى النور.. داعياً إلى المشاركة الفاعلة في إخراج قانون ينظم هذه المهنة ويخدم المجتمع بالدرجة الأولى .

من جهته أكد عضو مجلس النواب عبده الحذيفي في الكلمة التي ألقاها نيابة عن نائب رئيس المجلس أهمية الحلقة كونها مكرسة لمناقشة قانون يعد من أهم القوانين التي تحاكي وتناقش قضايا المجتمع .. مشيراً إلى أن الإعلام يسهم في خلق الاستقرار ويساعد في تأزيم الأوضاع السياسية في أي بلد إذا ما أسيء استخدامه.

ودعا الحذيفي إلى إعداد قانون ينظم عمل الإعلام المرئي والمسموع في ظل توازن غير مخل بمصلحة الوطن والفرد على السواء ويسهم في بناء المجتمع لا أن يكون عاملاً من عوامل الهدم المجتمعي.

بدوره أكد أمين عام نقابة الصحفيين اليمنيين مروان دماج أهمية وضع قوانين خاصة بالإعلام تنظم العمل الإعلامي بكافة أشكاله وصوره وبما يسهم في جعل الإعلام يقوم بدوره التنويري والبنيوي والإسهام في عملية التنمية والتغيير الذي يشهده الوطن اليوم.

وأشار دماج إلى أن الجهود التي بذلتها نقابة الصحفيين اليمنيين من أجل الوصول إلى تلك القوانين أو العمل التنظيمي وترشيده وتطويره وتحريره من العمل الإداري الروتيني وذلك في سبيل تحرير الإعلام والتزامه في ذات الوقت بأداء الرسالة الإعلامية بمهنية وموضوعية وحياد .

وقد تم تقديم عرض موجز عن مسودة القانون والظروف المصاحبة، كما استعرض المحامي محمد ناجي علاو الفلسفة التي انتهجها المشاركون في إعداد هذه المسودة.

وأشار إلى أن مسودة القانون الحالي تضمنت جزئية مهمة تتمثل في جعل وزارة الاتصالات هي الجهة التي تمنح التراخيص لوسائل الإعلام المرئي والمسموع بدلاً من وزارة الإعلام وعلى أساس أن تقوم هيئة مستقلة بإدارة العملية وهو ما سيعمم على الصحافة المقروءة أيضاً في المستقبل وبحيث يكون الإعلام مستقلاً ويتبع هيئة مستقلة تمكنه من أداء رسالته بالشكل المطلوب وبما يخدم الوطن والمواطن أولاً وأخيراً، وتسهم في إدارة عمل الإعلام شركات متخصصة تتحمل كافة المسئوليات حيال ما تقدمه تلك الوسائل وفق قانون ناظم لعملها.